

Distr.: Limited  
10 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،  
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سيشيل، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، غانا، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان: مشروع قرار

تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب  
الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١  
و ٥٧/١٥٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون



الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٤/٥٨ و ٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٣١/٥٩ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٧٩/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

**وإذ تشيد بالاستجابة الفورية للمجتمع الدولي ودعمه المتواصل ومساعداته وتبرعاته السخية، المقدمة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد لجهود الإغاثة والإصلاح والتعمير التي تعكس روح التضامن والتعاون الدوليين على التصدي لهذه الكارثة،**

**وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال وأمواج تسونامي، الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤<sup>(١)</sup> والذي اعتمده في الاجتماع الاستثنائي لزعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،**

**وإذ تشير إلى إعلان هيوغو<sup>(٢)</sup> وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥<sup>(٣)</sup>، و"البيان المشترك" الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي المعتمد خلال المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،**

**وإذ تلاحظ البيان المتعلق بتقديم الدعم لنظام تسونامي للإنذار المبكر ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في إطار منظومة نظم رصد الأرض العالمية، المعتمد في مؤتمر القمة الثالث لرصد الأرض، المعقود في بروكسل، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥،**

**وإذ تحيط علماً بالبيان المشترك للقادة الآسيويين والأفارقة بشأن تسونامي والزلزال والكوارث الطبيعية الأخرى المعتمد في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥، المعقود في جاكرتا في يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥،**

(١) A/59/669، المرفق.

(٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) إطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥، بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (A/CONF.206/6) و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بتقرير الأمين العام عن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي<sup>(٤)</sup>،

**وإذ ترحب** بتعيين الرئيس ويليام جيفيرسون كلنتون مبعوثاً خاصاً للأمين العام للانتعاش من كارثة تسونامي وإنشاء الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة تسونامي من مؤازرة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لدعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، التي تقودها حكومات البلدان المتضررة،

**وإذ تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة تسونامي في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الهادف إلى تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين، وإنشاء نظام مشترك مباشر للتعبق ووضع مؤشرات مشتركة لرصد وتقييم أثر برامج الإغاثة والإصلاح المتعلقة بتسونامي، والذي يؤكد على الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية لعمليات التعقب في البلدان المتضررة من كارثة تسونامي،

**وإذ ترحب** بالجهود الجارية التي يبذلها النظام الدولي لتجميع وتوحيد وتعميم الدروس المستفادة من مواجهة كارثة تسونامي والانتعاش للاستفادة منها في إدارة الكوارث في المستقبل على جميع المستويات،

**وإذ ترحب أيضاً** بإنشاء الصندوق الاستئماني التطوعي متعدد الجهات المانحة الخاص بترتيبات الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، الذي سيساهم في إقامة شبكة متعددة المراحل لنظام للإنذار المبكر وبناء قدرة المنطقة على التصدي للكوارث الطبيعية،

**وإذ ترحب كذلك** باقتراح عقد مؤتمر دولي ثالث للإنذار المبكر في بون، في ألمانيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، يغطي النطاق الكامل للأخطار الطبيعية، مع التركيز على التنفيذ العاجل لتنظيم الإنذار المبكر للأخطار المتعلقة بالأرصاد الجوية المائية والأخطار الجيولوجية على صعيد العالم،

**وإذ تؤكد** الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من المخاطر وإدماجها، حسب الاقتضاء، في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية تعزيز قدرة السكان على التكيف في حالات الكوارث وتقليل

(٤) الوثيقة A/60/86-E/2005/77.

تعرضهم ومصادر رزقهم والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية للمخاطر،

**وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك التقليل من درجة التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية، عنصر هام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،**

**وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان المتضررة وشعوبها، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، كي تنتعش تماما مما خلفته الكارثة من نكبات وصدّات، بما في ذلك مساعدتها فيما تبذله من جهود في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير،** وإذ ترحب بتدابير المساعدة الحكومية والدولية في هذا الصدد،

١ - **تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة لإنجاز مرحلة الإغاثة الطارئة والمضي قدما إلى مرحلة الإصلاح والتعمير، فضلا عن تعزيز الشفافية والمساءلة الماليين فيما يتعلق بتوجيه الموارد واستخدامها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال إشراك مراجعي الحسابات العميين الدوليين؛**

٢ - **تخطط علما مع التقدير بعمل الرئيس ويليام جيفيرسون كلنتون، المبعوث الخاص للأمين العام للانتعاش من كارثة تسونامي، وبمختلف مبادراته وتشجيع جهوده لمواصلة الدعوة إلى الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، لا سيما المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتضررة؛**

٣ - **تشجع البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني على تعزيز الشركات ومواصلة دعم احتياجات الإصلاح والتعمير للبلدان المتضررة في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك من خلال الإسراع بتقديم التبرعات التي أعلنتها الجهات المانحة؛**

٤ - **تؤكد الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة بوسائل منها، إنشاء نظام موحد للتعقب المباشر للمعلومات المالية والقطاعية - قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية - بدعم ومساهمة من الاتحاد العالمي، وتبرز أهمية توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن الاحتياجات المقدرة ومصادر الأموال وأوجه استخدامها؛**

٥ - **تشجع على مواصلة التنسيق الفعال بين حكومات البلدان المتضررة، والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والبلدان المانحة، والمؤسسات**

المالية الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، المشاركة في جهود الإغاثة والإصلاح والتعمير، من أجل ضمان تلبية ما تبقى من الاحتياجات الإنسانية، والتنفيذ الفعال للبرامج المشتركة القائمة وتفاذي الازدواجية التي لا داعي لها، علاوة على الحد من التعرض للمخاطر الطبيعية في المستقبل؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعزز الآلية المؤسسية للأمم المتحدة وقدراتها دعماً للسلطات الوطنية والمحلية من أجل تنسيق جهود الانتعاش من كارثة تسونامي؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن جميع الجهود الإقليمية ينبغي أن تخدم غرض تعزيز التعاون الدولي الهادف إلى إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما في ذلك نظام الإنذار بأموح تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها، الذي أنشئ مؤخراً؛

٨ - **تؤكد** ضرورة إنشاء مؤسسات وآليات أقوى وبناء قدرات أكبر على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، على نحو ما أكد عليه في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥<sup>(٣)</sup>، وكذلك من خلال تعزيز التعليم العام والتوعية والمشاركة المجتمعية من أجل بناء القدرة بصورة منهجية على مواجهة الأخطار والكوارث فضلاً عن الحد من مخاطر الكوارث ومدى تعرض السكان لها، لا سيما في البلدان النامية؛

٩ - **تحث** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، عند التخطيط للتأهب للكوارث ومواجهة الكوارث الطبيعية وتنفيذ جهود الإنعاش والإصلاح والتعمير، بدمج منظور جنساني وأن تكفل أداء المرأة لدور نشط وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل إدارة الكوارث؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات المجتمع الدولي على الاستجابة السريعة من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية الفورية، بالاستفادة من الترتيبات القائمة والمبادرات الجارية؛

١١ - **تطلب** أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦.